رقم=الوثيقة=W MDE 12/041/2002 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم OON
O ديسمبر/كانون الأول OMMO

مصر : أفرجوا عن المدافعين عن حقوق الإنسان

من المقرر أن تتخذ محكمة النقض في P ديسمبر/كانون الأول OMMO قرارها المتعلق بالاستئناف النهائي في قضية سعد الدين إبراهيم وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "التهم التي أُدين بها سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور، وسُجنا على أساسها في المحاكمة التي جرت من جديد في يوليو/تموز OMMO، ما هي إلا ذريعة لمعاقبتهما على انتقادهما لسياسات الحكومة، وينبغي الإفراج عنهما فوراً ودون قيد أو شرط."

وقد وجهت المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والهيئات التابعة للأمم المتحدة انتقادات إلى الحكومة المصرية على سياستها التي تفرض قيوداً على المنظمات غير الحكومية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني OMMO، أعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمكلفة بالإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن قلقها "إزاء القيود التي تفرضها القوانين والممارسات المصرية على تأسيس المنظمات غير الحكومية وعلى أنشطة تلك المنظمات، مثل جهودها الرامية إلى الحصول على تمويل أجنبي".

وأضافت منظمة العفو الدولية أنه "يجب على الحكومة المصرية أن تكف عن تكميم أفواه نشطاء المجتمع المدني. وترمي السلطات المصرية من خلال استهداف سعد الدين إبراهيم وزملائه إلى تهديد المنظمات المصرية لحقوق الإنسان كي تلزم الصمت."

خلفية
في مايو/أيار OMMN حكمت محكمة أمن الدولة العليا على سعد الدين إبراهيم بالسجن مدة سبع سنوات بناء على عدة تهم، بينها تلقي أموال غير مصرح بها ونشر معلومات كاذبة في الخارج. وحُكم على ثلاثة من موظفي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالسجن لمدة سنتين بتهمة التعاون مع سعد الدين إبراهيم.

وأُطلق سراح سعد الدين إبراهيم مؤقتاً مع السجناء الآخرين بعدما أمرت محكمة النقض بإعادة محاكمتهم في فبراير/شباط OMMO. وفي يوليو/تموز OMMO افتُتحت إعادة المحاكمة أمام محكمة دورية أخرى تابعة لمحكمة أمن الدولة العليا فحكمت على سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور بالسجن لمدة سبع سنوات وسنتين على التوالي (انظر الوثيقة التي تحمل عنوان مصر:الزج بالمدافعين عن حقوق الإنسان في السجن – رقم الوثيقة: MDE 12/016/2001).

والمدافعون عن حقوق الإنسان هم من جملة العشرات من الرجال والنساء في مصر المعتقلين أو المسجونين لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية. ومن بينهم نشطاء سياسيون، بينهم أعضاء في تنظيم الأخوان المسلمين المحظور، وأعضاء في جماعات دينية غير سياسية متهمين بـ "التجديف في الدين".

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : arabic.org-http://www.amnesty

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org